

## النائب احمد عبد الله الجبوري "ابو مازن" كان حرامي بقر وسيارات

رقم الملف: #167

### شرح الملف

في تفاصيل الماضي الاسود لأبي مازن ان طلباً قُدّم من وزارة الداخلية الى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات يتضمن طلب الغاء ترشيح احمد عبدالله عبد خلف حسين الجبوري، لانتخابات مجلس النواب 2014، لوجود قيدين جنائيين ضده يتعلقان بسرقة سيارتين عامي 1985 و 1992 وحكم عليه في احدهما بالسجن 15 عاماً

فقد جاء في وثيقة صدرت عن رئاسة محكمة الجنايات في صلاح الدين التابعة لوزارة العدل في شهر نيسان عام 1993، ان قاضي تحقيق يبجي أحال اوراق المتهم (احمد عبدالله عبد خلف الجبوري)، الى محكمة الجنايات بعد ان ثبت انه سرق سيارة حمل كبيرة من داخل سوق يبجي، بعد ان اشتكى صاحبها المدعو (ناظم حسين) عليه بعد مشاهدته يقود السيارة، وبعد اجراء التحقيق مع المتهم (احمد عبدالله عبد خلف الجبوري)، اعترف بالسرقة، لذا حكمت المحكمة على المتهم بالسجن المؤبد ولكن تم تخفيف الحكم ليكون لمدة 15 عاماً من باب الرأفة به ولكونه صاحب عائلة وشاب في مقتبل العمر

اما الوثائق الأخرى تتناول صحيفة اعمال المحكوم والمتهم احمد عبدالله عبد خلف الجبوري

وجاء في الصحيفة الصادرة عن مديرية الشرطة العامة التابعة لوزارة الداخلية، ان اسمه الكامل (احمد عبدالله عبد خلف الجبوري)، وان اسم والدته (عيدة شعبان علي)، من مواليد 1967، يسكن قرية الحجاج في قضاء يبجي بمحافظة صلاح الدين... وان اسم والده (عبدالله عبد خلف) يعمل فلاحاً واسم زوجة الجبوري (هناء عامر جاسم) وهي ربة بيت، واسم شقيقه (علي عبدالله عبد خلف الجبوري) ويعمل عسكري، واسم شقيقته (حميدة عبدالله عبد خلف الجبوري) وهي ربة بيت، واسم عمه (جاسم عبد خلف) يعمل فلاح، واسم ابن عمه (عامر جاسم عبد خلف) وهو كاسب، واسم خاله (علي شعبان علي) وهو كاسب ويسكن في الموصل/ الشرقاط، واسم ابن خاله (عبدالرحمن علي شعبان) وهو طالب

وأشارت الصحيفة الى ان صديقه (حمد حسن حمود) يعمل موظفاً في اللجنة الأولمبية

اما صفحة سوابق الجاني فقد جاء فيها ان المدعو (احمد عبدالله عبد خلف الجبوري) حكم عليه بالسجن (15) عاماً، وفقاً للمادة (444)، ق. ع بتهمة سرقة سيارة نوع سوبر عام 1995، وسجن واخرج في عفو (تدريب الشعب) عام 1998.

وبناءً على ما توفر لها من وثائق وأدلة، فقد أرسلت مديرية التحقيقات الجنائية التابعة لوكالة وزارة الداخلية لشؤون الشرطة كتاباً يحمل الرقم 3529 بتاريخ 9 / 11 / 2009، الى وكيل وزارة الداخلية لشؤون الشرطة فيه تفاصيل عن المدعو (احمد عبد الله عبد خلف الجبوري)، والاحكام الصادرة بحقه، وكما بينا في أعلاه

وأشار الكتاب الى ان المدعو (احمد عبدالله عبد خلف الجبوري)، لديه قضية أخرى، سرقة سيارة حمل كبيرة (لوري)، وحكم عليه بالسجن المؤبد

كما أشار الكتاب أيضاً الى صحة المعلومات الواردة في القيد الجنائي الخاص بالمدعو (احمد عبدالله عبد خلف الجبوري)، وأرسلت صحة المعلومات الى مكتب رئيس البرلمان أسامة النجيفي، وهيئة النزاهة العامة بموجب كتاب مديرية التسجيل الجنائي المرقم 15781 / ابو مازن كان حرامي بقر وسيارات 17/9/2009  
https://www.xn--mgbahmuab7d6dq7d.com/alnayb-ahmd-bd-allh-aljwbwry-abw-mazn-kan-hramy-bqr-wsyarat

## النائب احمد عبد الله الجبوري "ابو مازن" كان حرامي بقر وسيارات - تحرير العراق

ولأبي مازن قصة أخرى، لعلها (وسام شرف) له في هذه الأيام، إذ يعرفه أهالي المنطقة باعتباره عميلاً أميركياً اتصل بالأميركان لضرب برج الاتصالات في قضاء بيجي أيام العدوان العسكري الأميركي في ربيع 2003

ولم يخش محافظ صلاح الدين هذا القول، فردّ في مقطع فيديو تداولته وسائل الاعلام قائلاً بلهجة اهالي تكريت "والمناطق المجاورة، "كل العالم يعرفني، وبسموني العميل

وبدورنا نهنئ الشعب العراقي لاختيار هذا العميل اللص وزيراً لوزارتين، ونطمئن مواطنينا الكرام أن هاتين الوزارتين ستكونان في أيدي (أمانة) تماماً

تاريخ  
2009-09

### اسماء الاشخاص المتورطين

احمد عبدالله عبد خلف حسين الجبوري (ابومازن)

### الفساد

مدني

### نوع الفساد

محسوبة ومحابة

### الوثائق - صور

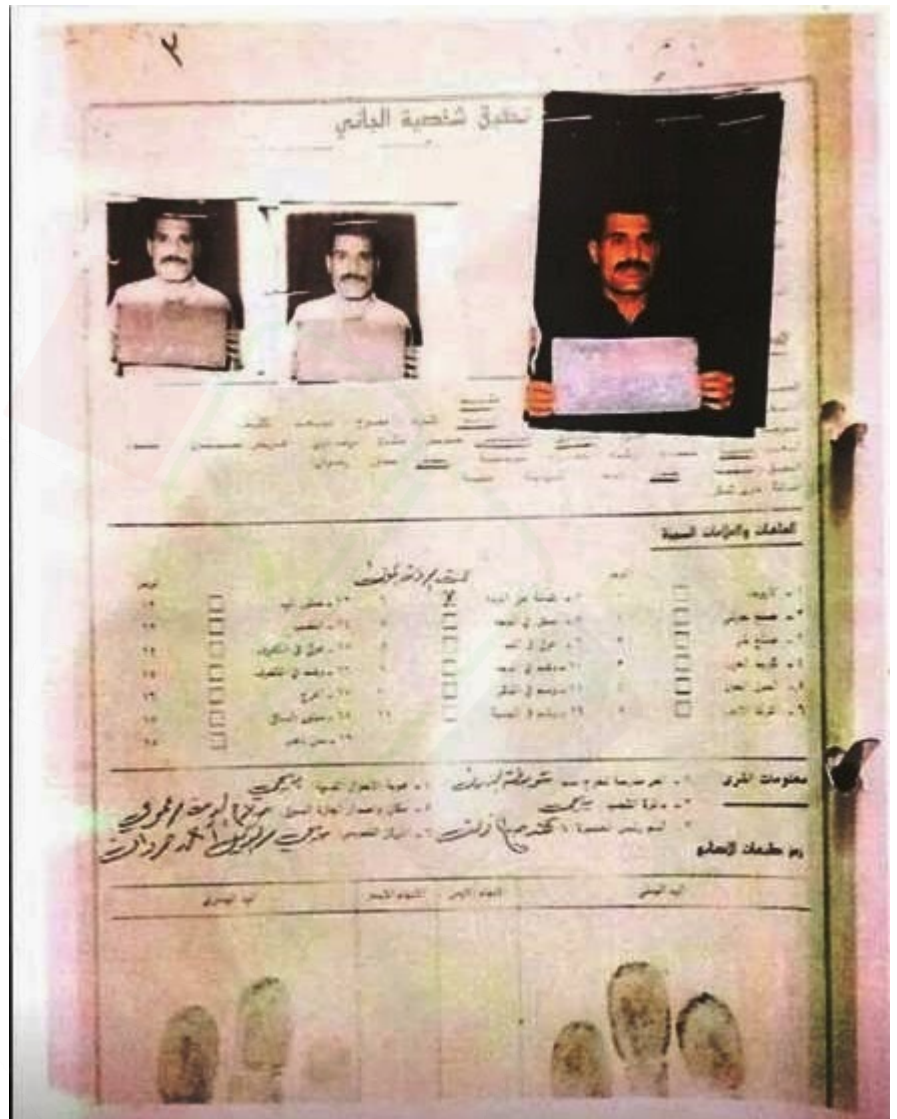












**سوابق الجنائي**

**الاحكام**

جهة الحكم	جهة التقص	نوع الجريمة	المادة القانونية	مدة الحكم	تاريخ الحكم	تاريخ انتهاء	المؤسسة التي	الاسلوب الاجرامي
							تعددية العقوبة	امس الحكومية
		سرقة		٥ سنة	١٩٩٤	١٩٩٦	مؤسسة	السرقة
							السرقة	

**الالتزامات**

نوع الجريمة	المادة القانونية	رقم الدعوى	جهة التقص	الاسلوب الاجرامي	تاريخ وقوع الجريمة	تاريخ القبض	معلومات اخرى
سرقة			بسرقة	سرقة	١٤١٢	١٤٠٥	مهاجر
				نوع سرقة	٩١	٩٥	بسرقة
				نوع السرقة			بسرقة
				نوع السرقة			بسرقة

**اوامر القبض**

جهة الطلب	نوع الجريمة	المادة القانونية	رقم الدعوى	رقم التبوير اليومي وتاريخه	معلومات اخرى

مطلوبات قضايا التشخيص

١ -  
٢ -  
٣ -

حقل خاص بالمحكومين المودعين في المؤسسات الإصلاحية

